العيوب الصرفية في بنيّة النصّ الشعري عند البلاغيين والنقّاد في العصر العباسي

أ.د. أحمد حمد محسن
جامعة تكريت/ كلية التربية

م.محمدّ حسين توفيق
جامعة تكريت/ كلية التربية

المقدمة

الحمدّ لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه ومَنْ اهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد:

فإن البذور الأولى لمظاهر النقد اللغوي قد ظهرت كأثرٍ رافق الرواية، بل نستطيع القول إن النقد اللغوي نشأ بسبب الرواية؛ لأن جهود الرواة لم تقف عند جمع الشعر وتدوينه، وإنما عملوا على نقده وتصويبه فتجاوز حدود التذوق إلى أحكام معللة، وقد كان لهم فضل الريادة في إيلاء الحسّ النقدي أهمية كبيرة في اختيار الشاهد، وقد عالجوا دلالات ألفاظه وصحّة تراكيبه، ولفتوا النظر إلى بعض المآخذ النحوية والصرفية التي وجدوها عند هذا الشاعر أو ذاك فأُخضع الشعر إلى معايير نقدية مثّلت بوادر النقد اللغوي عند العرب.

لقد تعاطى البلاغيون والنقاد في نقدهم للبنية اللغوية للنصّ الشعري وهم يبحثون عن العيوب والمآخذ التي تعتريه، مع اللفظة التي تعدّ السبب الأساسي لكلّ نقدٍ يوجّه إلى اللغة؛ ذلك لأنها تعدّ من أصغر الوحدات التي لها معنى في سياق الكلام المتصل، فضلاً عن أنَّ الدراسات اللغوية في مباحثها تبحث عن المستوى الصوابي في تأليف الكلام من خلال اللفظة كمفردة وكلفظة تندرج في سياق أسلوبي

ينتظم وفق أصول علوم العربية التي يتوصّل بها إلى عصمة اللسان والقلم عن الخطأ، وعلى هذا فقد كان البلاغيون والنقاد في نقدهم للفظة في سياق النصّ الشعري وفي بحثهم عمّا يعتريها من عيوبٍ لغوية تعلّقت بأحوال اللفظ العربي في حالتيه، حالة التركيب وحالة الإفراد،اهتموا بما يعتري أواخر اللفظة من رفعٍ ونصبٍ وجرّ.

وهذا ما حدانا إلى دراسة هذا الموضوع الذي أسميناه(العيوب الصرفية في بنية النصّ الشعري عند البلاغيين والنقّاد في العصر العباسي)، والذي قسّمناه على مطالب استوفت بعض الشيء قضايا العيوب الصرفية التي اعترت بنيّة النصّ الشعري وآراء البلاغيين والنقاد فيها، منها مخالفة المثنى والجمع الصيغ القياسية، والخطأ في الاشتقاق الصرفي للألفاظ، ومخالفة القياس في قصر الممدود ومدّ المقصور، وفكّ إدغام المثلين، والزيادة المخلّة في بنية الكلمة وغيرها .

استعنّا بجملة مصادر صرفية، كان من أهمها سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي(ت٣٩٢هـ) والممتع في التصريف لابن عصفور الأشبيلي(ت٦٦٩هـ)وشرح الشافية لرضي الدين الاستراباذي(ت٦٨٦هـ)،ومصادر نقدية وبلاغية من أهمها الموازنة بين أبي تمام والبحتري للآمدي(ت٣٧٠هـ)،وسرّ الفصاحة لابن سنان الخفاجي(ت ٤٦٦هـ) والنقد اللغوي حتى نهاية القرن السابع الهجري للدكتور نعمة رحيم العزاوي ،واتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري للدكتور أحمد مطلوب وغيرها .

وأخيراً نقول إن محاولتنا هذه تبقى قاصرة وصغيرة، وقد رمنا من خلالها الإطلالة من نافذة البحث على العيوب التي اعترت بنية النصّ الشعري الصرفية ورأي البلاغيين والنقّاد فيها.

- توطئة

الصرف علمٌ موضوعه أبنية المفردات العربية ، فالتصريف ((علمٌ بأصولٍ تُعرف بها أحوال أبنية الكَلِم التي ليست بإعراب))[١] ، وعلاقته منحصرة بالكلمة نفسها وبما يطرأ على تلك الكلمة من تغييراتٍ في حروفها وحركاتها مما ليس له علاقة بالإعراب والبناء اللذين يهتمُ بهما علم النحو[٢]، فالنحو يهتم بعلاقة الكلمة في سياق النصّ، وهو يوضّح علاقة تلك الكلمة بالكلمات الأخرى في ذلك السياق، والتي تكسبها اختلافاً في المعاني تبعاً لاختلاف موضعها في الجملة، وأما الصرف فيتناول الكلمة المفردة وما يعرض لبنائها من تغيير، بجمعٍ أو تصغيرٍ أو نسب أو اشتقاق، وما يطرأ على حروفها من إعلالٍ وإبدالٍ وحذفٍ أو قلب أو إمالة أو إدغام، أو جمع أو تثنية، وقصرٍ أو مد[٣].

وقد حدد ابن جني فائدة التصريف بقوله((التصريف يحتاج إليه جميع أهل اللغة أتمّ حاجةٍ، وبهم إليه أشدّ فاقةٍ؛ لأنه ميزان العربية وبه نعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف))[٤].

ولأهمية علم الصرف نجد أن علماء اللغة وضعوا القواعد الصرفية وقوانين البناء الصرفي للكلمات، وأوجبوا على المنشئ الالتزام بهذه القواعد والقوانين التي التزمها العرب في كلامهم[٥]؛ ذلك لأن حدوث أي تغيير أو تصريف في بناء الكلمة يرافقه تغيير في المعنى إذ ((تلعب طرائق البنية واشتقاق الصيغ اللغوية دوراً كبيراً في الدلالة على المعنى))[٦] ،لذلك فعلى الشاعر أن يحافظ على ما وضع من قواعدٍ وقوانين للبناء الصرفي للكلمة، وعدم الخروج على الأمور القياسية في قواعده؛ لتؤدي اللفظة دورها في إيضاح المعنى وبيانه.

ومع أن المخطئ في التصريف أندرُ من المخطئ في النحو عند ابن الأثير((لأنه قلّما يقع له كلمة يحتاج في استعمالها إلى الإبدال والنقل في

حروفها))[٧] ومع هذا فإننا نجد أن البلاغيين والنقاد قد كثرت ملاحظاتهم ومآخذهم على الشعراء نتيجة لما أحدثوه من خروجٍ على قواعد التصريف القياسية في أبنية الكلام من جمعٍ أو تثنية، وقصرٍ أو مد، وحذفٍ أو زيادة، أو اشتقاق، أو قلبٍ أو إبدال، وتخفيفٍ أو تشديد، وما إلى ذلك، ولنا أن نقف الآن عند أهم عيوب التصريف في بنية النصّ الشعري على ما وجدناه في مؤلفاتهم على سبيل التمثيل لا الحصر .

- **مخالفة بناء المثنى لصيغته القياسية** :

ومن عيوب اللفظ الوارد في النصّ الشعري، استعمال الشعراء لصيغة بناء المثنى في غير ما سُنَّ له من قواعد البناء والصرف، إذ يولّد هذا الانحراف صياغة بنيةٍ لغوية شاذة ومخالفة للمتعارف عليه، ومن ثمَّ تؤدي إلى نشوء لفظة غير معلومة في دلالتها، فمما أخطأ فيه المتنبي قوله:

مَضَى بَعْد مَا التَفَّ الرِّماحانِ ساعَةً   كَمَا يَتَلَقَّى الهُدْبُ في الرَّقْدةِ الهُدْبَا

فأنكروا تثنية الرماح وهو جمع رمح(٨)، ذلك أن الاسم الصحيح أو بما هو بمنزلة الصحيح يُثنّى بزيادة الألف والنون أو الياء والنون، بدون عمل سواهما(٩)، والخطأ حاصلٌ لمخالفة الشاعر الصيغة القياسية في تثنيته للجمع، والتثنية إنّما تكون للمفرد.

وقد علل القاضي الجرجاني جواز قول(الرماحان) عند النحويين إذا اختلفت الضروب والأجناس(*)، وهو يثبت دفاع المتنبي عن هذا الاستعمال، ويحتجّ بقول أبي النجم :

تنقلتُ من أول التنقّل   بين رماحَيْ مالكٍ ونهْشَلِ(١٠)

والجرجاني أيّد ما احتجّ به المتنبي، يقول((وأكثر ما على أبي الطيب أن يتبع أبا النجم وأضربه من شعراء العرب، فهم القدوة وبهم الإئتمام، وفيهم الأسوة))(١١).

- **مخالفة صيغ الجمع القياسية** :

إن صياغة الكلمة وبناءها يجب أن يتوافق والقياس اللغوي، وما تقتضيه أعراف اللغة التي تتطلّب مراعاة القياس في البناء الصرفي لتلك الكلمة، ذلك أن أي خروجٍ عن مقتضى الصواب في البناء يولّد أبنية لم تتكلّم بها العرب، وينتج صيغة

لفظية تتسم بالشذوذ والانحراف عن المسار الصحيح ، وما قد يولده ذلك من تغيير في دلالة الكلمات ومن ثمَّ ما يؤديه ذلك من اختلال في بنية النصّ الشعري.

فمما جاء مخالفاً للبناء الصرفي الصحيح من أخطاء الشعراء جمعهم بعض المفردات جمعاً خالفوا فيه صيغ الجمع القياسية، فكان ذلك من العيوب التي وقف عندها النقاد والبلاغيون، وهم يحاولون توجيههم إلى وجه الصواب فيه(١٢) .

ومن النماذج التي قدموها في هذا الجانب ما أخطأ فيه الطرماح في جمع(إحنة) لقوله :

أكْرهُ أنْ يعيب عليَّ قومي هِجَائي الأرْذَلينَ ذَوِي الْحِنَاتِ(١٣)

فجمع (إحنة)على غير الجمع الصحيح، والصواب أن يقول (إحَن)(١٤) ؛ ليكون الجمع على وفق ما تقتضيه الصيغة القياسية لجمعها، والتي تتوافق وقواعد اللغة ، والخطأ حاصل من خلال قيام الشاعر بتغيير صيغة بناء الكلمة، وهو قد عمد إلى حذف الهمزة التي هي أصل في بنية الكلمة، وإضافة الألف والتاء خطأً؛ لاعتقاده أن الكلمة تجمع جمع مؤنث سالماً، وهذا بالتأكيد يفقد الكلمة دلالتها التي وضعت لها في أصل اللغة، ويضعف سمة فصاحتها، حتى إننا لنجد الأصمعي فيما حكى أبو النصر عنه أنه قال ((كنا نظن الطرماح شيئاً حتى قال :

أكْرهُ أنْ يعيب عليَّ قومي هِجَائي الأرْذَلينَ ذَوِي الْحِنَاتِ

؛ لأنها إحنة، وإحن ولا يقال: حنات))(١٥).

ومما عيب من جمعٍ خالف قواعد الصرف قول المتنبي :

إذا كان بعضُ الناسِ سيفاً لِدوْلةٍ ففي الناسِ بوقاتٌ لها وطبولُ

فأخطأ في جمع بوق على بوقات، والصواب أبواق(١٦)؛ لأنه يجمع باب فُعْل على أفعال في القلّة، وأفْعُل، وعلى فُعول وفِعال وفِعلَة وفُعْلان وفِعَالة في الكثرة(١٧).

لقد انحرف المتنبي عن الصيغة القياسية للجمع وهو يجمع (بوق) جمع مؤنث سالم قياساً على جمع حمَّام حمَّات وساباط على ساباطات، وسائر ما جمعوه من المذكر بالتاء في جمع ما لا يعقل من المذكر؛ لأن جمع (فُعْل) على (فُعْلات) مما لا يُعرف في شيءٍ من الكلام في صحيح ولا معتل[١٨]، إذ لم يرد جمعها في معاجم اللغة إلا على أبواق وبيقان[١٩].

على أنَّ هناك مَنْ احتجّ على تخطئة المتنبي في جمعه هذا،إذ قال ((إنَّ أصل الجمع التأنيث، ولذلك جاء ما جاء منه بالتاء، وإن كان في الأصل مذكراً، قال: فمَنْ جمع اسماً لم يَجِد عن العرب جَمْعه فأجراه على الأصل لم يَسُغْ الردّ عليه، ولم يَجز أن ينسب إلى الخطأ لأجله، وهذا اسمٌ أعجمي تكلّمت به العرب، ولم يُحفَظ عنهم جمعه، فلمَّا احتاج المولّدون إليه أجْرَوه على أصل الجموع، وتَبِعوا فيه عادة العرب في الأسماء المنقولة عن الأسماء الأعجمية، نحو:سُرَادِق وسُرَادِقات، وسابَاط وسابَاطات،وخَان وخَانات،... وقد ترخَّصوا في الأسماء العربية بمثل ذلك تغليباً للتأنيث في هذا الباب، فأخرجوها عن أبوابها،... كلّ هذا تقديماً للتأنيث في باب الجمع، وميلاً به عن التذكير،ولكلّ اسمٍ من هذه الأسماء قياسٌ مطّرد وبابٌ متَّسق، عدلوا به عنه وهو معرض، وتركوه وهو سهلٌ ممكن، فلهذا وأشباهه اختار أبو الطيّب بوقات على أبْواق، والوزن يتمّ بهما، والضرورة لا تدفع أحدهما))[٢٠].

والقياس في هذا الموضع لا يطّرد، بيد أننا نجد ابن الأثير يؤخذ على المتنبي جمع كلمة(العين) على (أعيان) رغم جوازها في قوله :

والقومُ في أعيانِهِم خَزَرٌ والخيلُ في أعيانِهَا قَبَلُ

وهو يرى أن (أعيان) ليس فيها حلاوة (عيون) على اللسان، والذوق يأبى ذلك وإن كان جائزاً[٢١].

- الخطأ في الاشتقاق(٢٢) الصرفي للألفاظ :

من عيوب اللفظ في النصّ الشعري أن يجيء الشاعر باشتقاق للفظ وفق بنية صرفية، وقد خالف فيها قواعد اللغة ومقاييسها الصحيحة؛ لأن ذلك دونما شكّ يؤدي إلى تكوين بنى صرفية شاذة لم يقُل بها العرب، فضلاً عمَّا يحدثه هذا الخطأ في الاشتقاق من اضطراب على المستوى الدلالي للفظة، وبما يحدثه من أثرٍ في توجيه المعنى في البنية الشعرية إلى غير وجهته، فمما وقف عنده البلاغيون والنقاد في هذا الموضع قول رؤبة :

لا يلتوي من عاطسٍ ولا نَغَق

يقول ابن قتيبة (والصواب (النغيق) أو (النغاق) يقال لصوت الغراب(٢٣)، فقد أخطأ رؤبة وهو يجيء بمصدر لم تألفه العرب، وترك المصدرين المسموعين للفعل (نَغَقَ)، وربما ساقته القافية إلى هذا الخطأ الذي لم يجد له د.نعمة رحيم مسوغاً على الرغم من حمله على الضرورة(٢٤).

ومما جاء غلطاً في الاشتقاق ما عيب على أبي تمام في قوله :

بالقائمِ الثَّامنِ المسْتَخْلفِ اطّأدَتْ قواعدُ الملكِ ممتداً لها الطّولُ

يقول ابن الأثير ((ألا ترى أنه قال (اطّأدتْ) والصواب(اتطَدَتْ) ؛لأن التاء تبدل من الواو في موضعين: أحدهما مقيسٌ عليه كهذا الموضع(٢٥)؛لأنك إذا بنيت(افتعل) من الوعد قلت(اتعَدَ) ، ومثله ما ورد في هذا البيت، فإنه وطَدَ يَطِدُ، كما يقال: وعَدَ يَعِدُ، فإذا بُنيَ افتعل قيل (اتطدَ) ولا يقال(اطأد)))(٢٦).

فكلّ فعلٍ مجرد كانت فاء الافتعال فيه واواً أو ياءً أصلية أُبدِلَت تاءً وأُدْغِمت في تاء الافتعال، وكذا ما تصرّف منه(٢٧).

- **مخالفة القياس في قصر الممدود أو مدّ المقصور:**

ومن عيوب بناء الكلمة عند البلاغيين والنقاد التي تؤول إلى فساد النظم أن يعمد الشاعر إلى قصر الكلمة وهي ممدودة أو مدّها وهي مقصورة في سياق النصّ الشعري، وهو بذلك يخالف قواعد اللغة ومعياريتها التي حددت أصول بناء الكلمة؛ لتؤدي دورها الدلالي في النصّ.

يقول ابن فارس((والشعراء أمراء الكلام،يقصرون الممدود ولا يمدّون المقصور ،ويُقدّمون ويؤخِّرون،ويومِئون ويُشيرون،ويختلسون ويُعيرون،ويستعيرون،فأما لحنٌ في إعرابٍ أو إزالة كلمة عن نهج صوابٍ فليس لهم ذلك،ولا معنى لقول مَن يقول:إنّ للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز...فما صحّ من شعرهم فمقبولٌ،وما أبَتْه العربية وأصولها فمردود))[٢٨] ، ومما وقف عنده ابن سنان من أخطاء الشعراء في هذا الموضع قول الأعشى وقد قصر كلمة(العدا) وهي ممدودة، إذ يقول :

والقارحَ العَدَّا وكلَّ طِمِرَّةٍ ما إن تنالُ يدُ الطويلِ قَذَالَها[٢٩]

ومدّ كلمة (غناء) وهي مقصورة في قول الشاعر:

سيغنيني الذي أغناكَ عنّي فلا فقرٌ يدومُ ولا غِناءُ[٣٠]

فكلمة (العدا) جاءت مقصورة [*]وهي اسم ممدود بعد أن حُذِف منها صوت الهمزة، والأصل في الكلمة أن يقول(العداء)؛ ذلك لأنها اسمٌ معرب معتل، آخره همزة قبلها ألفٌ زائدة، أتت على زنة (فِعَّال) صيغة مبالغة لـ (فاعَلَ) المعتل اللام[٣١].

أما كلمة (غِناء) فأصلها القصر (غِنَى)، وقد مدَّها الشاعر هنا فقال غِناء بعد أن أُضيف إليها صوت الهمزة، وفي كلا الموضعين خالف الشاعران صواب صياغة الكلمة وبناءها من خلال حذف أو إضافة صوت الهمزة، وتكوين بنىً قد لا تعبّر عن المعنى المراد التعبير عنه في سياق النصّ الشعري، أو تعمل على إحداث

لبسٍ في فهم المعنى، فكلمة (غِنى)[٣٢] -مثلاً- في دلالتها المعجمية تعني (الثراء) ، ولكن عند إضافة صوت الهمزة إلى بنائها الصرفي (غِناء) نجد أن دلالة الكلمة قد تغيّر إلى معنى آخر وهو (الطرب والتنغيم)، وهو حتماً لا يمثّل دلالة الكلمة الأصلية ولا يتوصّل إلى معناها إلا من خلال فهمها في سياق النصّ وبما يجاورها من معانٍ للألفاظ .

وهذا مخالف لسياقات اللغة التي تعمد إلى الوضوح شرطٍ من شروط فصاحة الكلمة[*] .

ومع أن ابن سنان عدّ قصر الممدود أو مد المقصور في بنى الكلمات المؤلفة للنصّ الشعري من المآخذ الصرفية،فالبصريون والكوفيون ذهبوا إلى إقرار جواز قصر الممدود في ضرورة الشعر وهذا مما لا خلاف فيه، ولكنهم اختلفوا في جواز مدّ المقصور، فالبصريون ذهبوا إلى المنع، وذهب الكوفيون إلى الجواز في ذلك[٣٣]، وهو حسن في الضرورة الشعرية بشرط ألاّ يؤدي المدّ إلى خفاء المعنى أو غموضه فجائزٌ مد (غنى) وهو اسم مقصور، فنقول (غناء) ولا يجوز هذا في النثر الذي لا يلحق بالشعر في الضرورة[٣٤].

- **فكّ إدغام المثلين**:

من العيوب التي تعتري بنية الكلمة الذي يؤدي إلى خروجها عن حدّ الفصاحة؛ لمخالفتها للقياس الصرفي الصحيح، فكّ إدغام المثلين، فمن الأمثلة في المخالفة في القياس والوضع التي وقف عندها البلاغيون والنقاد وهم يعيبون فكّ إدغام الحرفين المتماثلين مما ورد في بنية النصّ الشعري قول قعنب بن أم صاحب:

مهلاً أعَاذِلَ قد جَرَّبتِ من خُلُقِي　　إنّي أجودُ لأقوامٍ وإن ضننوا[٣٥]

حيث فكّ ما يجب إدغامه، وهذا شاذ لا يجوز في الكلام، وإنما جاء هنا ضرورةً، ومثله قول أبي النجم :

الحمدُ لله العليِّ الأجلِلِ   الواهب الفضلِ، الوهوبِ المُجْزِلِ [٣٦]

فقد ضاعف الشاعر ما لا يجوز أن يضاعف في الكلام[٣٧]، وعدّ هذا القول غير فصيح؛ لأنه مخالف لما ورد عن الواضع؛ لأن الصحيح (وإن ضنوا) و(العلي الأجلّ) بالإدغام، والإدغام يقتضي إدغام المثلين[٣٨]، وهذا مما أنكره أهل اللغة للتصرف الفاسد في الكلمة[٣٩]؛ وذلك لأن التضعيف يثقل على الألسن، واختلاف الحروف أخفّ من أن يكون في موضعٍ واحد، إذ ((يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم في موضعٍ واحد، ثم يعودوا له، فلمّا صار ذلك صعباً عليهم أن يداركوا في موضعٍ واحد، ولا تكون مهلة، كرهوه وأدغموا؛ لتكون رفعة واحدة، وكان أخفّ على ألسنتهم))[٤٠].

ومع هذا نجد أن سيبويه يجعل من ذلك مما يحتمله الشعر بأن يرجعوا الألفاظ إلى أصلها المتروك، يقول ((وقد يبلغون بالمعتل الأصل، فيقولون(رادد) في (رادّ) و(ضننوا في ضنّوا)))[٤١] ، وفي هذا يقول ابن جنّي((ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه، فهذا عندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو(جعل لك) و(ضرب بكر)))[٤٢].

وقد ذهب المبرد إلى جواز ذلك في الشعر[٤٣]،وإلى ذلك ذهب أيضاً ابن رشيق في جعل فكّ الإدغام من رخص الشعر، فالشاعر يجوز له من الزيادات... إظهار التضعيف كقول أبي النجم العجلي :

تشكو الوَجَى من أظْلَلٍ وأظْلَلِ

وإنما هو (الأظلّ) وهو باطن خفّ البعير[٤٤].

ومهما يكن من أمر فإن مخالفة صيغة الكلمة البنائية للقواعد اللغوية والصرفية من فكٍّ للإدغام والتضعيف تُعدّ انحرافاً عن المسار القاعدي الصحيح، وإن تعذّر للشاعر بالضرورة الشعرية، خاصة إن كان للشاعر القدرة على استبدال هذه

الكلمات بكلماتٍ أخرى تتوافق مع دلالتها وتؤدي الغرض نفسه في التعبير عن المعنى العام للنصّ الشعري، وقد مثّل ابن الأثير لذلك بقول المتنبي :

ولا يُبْرَمُ الأمرُ الذي هو حاللٌ ولا يُحلَلُ الأمرُ الذي هوَ مُبْرِمُ(٤٥)

فقد أظهر التضعيف في قوله(حالل) بناءً لمقتضى الضرورة الشعرية على الرغم من مخالفتها للقياس الصرفي، وكان قادراً على استبدالها بما يوازيها من كلمة تحمل الدلالة نفسها، كأن يقول :

ولا يُبْرمُ الأمرُ الذي هو ناقِضٌ ولا ينقضُ الأمر الذي هو مُبْرِمُ

فعند ذاك تكون الكلمة مستقرة في موضعها، غير قلقة، ولا نابية ولا نافرة، وغير مخالفةٍ للقواعد اللغوية في صياغة أبنيتها(٤٦).

لهذا نجد أبا هلال العسكري يؤكد على ضرورة اجتناب الضرورات، يقول((وينبغي أن تجتنب ارتكاب الضرورات، وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية، فإنها قبيحة تشين الكلام وتَذهَب بمائه، وإنما استعملها القدماء في أشعارهم؛ لعدم علمهم بقباحتها، ولأن بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزلة، وما كان أيضاً تنقد عليهم أشعارهم، ولو قد نقدت وبهرج منها المعيب كما تُنْقَد على شعراء هذه الأزمنة ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها))(٤٧).

- **تشديد الحرف المخفف** :

التشديد من العيوب التي تمسّ بنية الكلمة،ذلك أنَّه يدل على زيادة في صوت الحرف المشدد، فإذا جاء بما لا توافقه قواعد اللغة ومقاييسها عُدّ ذلك عيباً في بنية الكلمة؛((واعلَم أنّ التضعيف مستثقلٌ،وأنّ رفع اللسان عنه مرةً واحدة ثم العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه وعن الحرف الذي من مخرجه،ولا فصلَ بينهما؛فلذلك وجب))(٤٨) ، لذا نجد ابن قتيبة يأخذ على أبي تمام تشديد (الياء)في كلمة الشجيّ في قوله:

ألاَ وَيْلَ الشَجّيّ منَ الخليِّ   وويْلُ الرَّبْعِ من إحدى بَلِيِّ

فالعرب تقول((ويلٌ للشجي من الخليِّ،الشجي خفيف،والخليّ شديد))[٤٩]، ومما شابه هذا العيب، ما أخذ به على المتنبي في تشديده النون في لفظة لدن:

فارحامُ سِعْرٍ يتَّصلنَ لَدُنَّهُ   وارحامُ مالٍ ما تِنى تَتَقطَعُ

فأنكروا تشديد النون من لدنّ، وإنما هو لدُن،ولَدْن،وأما تشديد النون فغير معروف في لغة العرب[٥٠].

وقد دافع المتنبي عن تشديده للنون في لدن،وهو يحتجّ بما ذكره صاحب الوساطة،يقول((قد يجوز للشاعر من الكلام ما لا يجوز لغيره لا للاضطرار إليه،ولكن للاتساع فيه،واتفاق أهله عليه،فيحذفون ويزيدون))[٥١].

وما من شكّ في أنَّ احتجاج المتنبي قائمٌ على إيمانه بضرورة التوسّع في استثمار اللغة بما يعطيه من مرونة في تكوين بنىً لغوية تجيزها لغة الشعر التي تجوّز للشاعر ما لا يجوز لغيره؛ لذا لم يجد القاضي الجرجاني في تشديد نون لدن عيباً، وهو يرى أن((التشديد في لدنّ أحسن من هذا كله؛لأن النون ساكنة مع هاء، والنون تتبيّن عند حروف الحلق لتباعدها منها، فزادوا في تبيّنها فاجتلب التشديد))[٥٢].

وهو يرى أنّ جودة النصّ تكون في عدم ارتكابها سِمة الفصاحة والكمال الفني[٥٣].

ويمكن أن تشدد الياء أو تخفف فتدلّ كل كلمة منها على دلالة مغايرة للأخرى؛ لأنه((إذا قيل شَج بالتخفيف كان اسم فاعل من شجي يشجى فهو شجٍ...فإذا قيل شجيّ بالتشديد كان اسم المفعول من شجوته أشجوه،فهو مشجُوّ))[٥٤]، ويبدو أن أبا تمام قد عمِدَ إلى استخدام اللفظ بما أجازته له اللغة؛ للحفاظ على سلامة الوزن في البيت الشعري.

فالضرورة ((عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذُكر،إذ ما من ضرورة إلاّ ويمكن أن يُعوض لفظها غيره، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل))[٥٥].

- إبدال حرف من حروف الكلمة بغيره:

يعدّ التغيير في البنية الصرفية لكلمة من خلال إبدال أحد حروفها بحرفٍ آخر، إبدالاً لم تقرّه قواعد اللغة من العيوب التي من شأنها أن تُفْقِد الكلمة سمة فصاحتها؛ لانحراف بنائها عن السمت اللغوي الصحيح، ومن هنا نجد البلاغيين والنقاد يأخذون على الشعراء تصرفهم في إبدال حروف بعض الكلمات دونما سبب تقرّه قواعد اللغة على المستوى الصرفي، ومن ذلك قول الشاعر:

لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمِّرُهُ   من الثَّعالِي ووخزٌ من أرَانِيها

يريد الثعالب وأرانبها، فأبدل الياء من الباء[٥٦]، ويبدو أن العيبَ متأتٍ من استبدالٍ لحرف الباء بحرف الياء، وتكوين كلمتين ذات بنية صرفية جديدة غير مألوفة في دلالتها، وقد ذهب بعض البلاغيين وهم يتبعون آراء بعض اللغويين في حمل هذا الاستبدال للحرف على الضرورة الشعرية[٥٧]، وقد زعم سيبويه أن الشاعر لما اضطر إلى (الياء) أبدلها مكان(الباء) فقد أراد الثعالب والأرانب، فلم يمكنه أن يقف على الباء، فأبدل منها حرفاً يمكن أن يقفه في موضع الجر وهو الياء[٥٨]، فالباء لا يجوز أن تُسكّن فلما أبدل مكانها (الياء) وهي تُسكّن في حالتي الرفع والجر، استقام له البيت، نقول: هذا القاضي، ومررتُ بالجواري، فتُسكّن الياء في حالتي الرفع والجر، ولا نقدر أن نقول: مررتُ بالثعالبْ إلا في الوقف[٥٩]، ويرى ابن جني أن كلمة(الثعالي) يحتمل أن تكون جمع (ثُعالة) وهو الثعلب، وأراد الشاعر أن يقول(ثعائل) فقلب وقال(ثعالي)[٦٠] ، على أننا نجده لم يبرر للشاعر قوله (أرانيها) .

ومثل هذا قول الشاعر:

ومَنْهَلٍ ليسَ بهِ حوازِقٌ ولِضفَادِي جمَّهِ نقانِقُ

يريد الضفادع[٦١]، فأبدل مكان العين ياءً، لأنه أراد أن يسكّن و(الياء) تُسكّن في الرفع والجر، وهذا كلّه شاذ[٦٢]؛ فقد جاء الشاعر بكلمةٍ ذات بنيةٍ صرفية انحرفت عن المسار القاعدي الصحيح،ورافقها تشكّل دلالة مبهمة لا تفهم إلا من خلال ما يجاورها من ألفاظ في سياق النصّ، ففي هذا الموضع نجد أن ما دلّ على دلالة كلمة (الضفادي) ورود لفظ(نقانق)، فالنقانق جمع نقنقة،وهي أصوات الضفادع[٦٣].

وقد سوّغ سيبويه هذا التبدّل في حرف الكلمة بقوله((فلما اضطر إلى أن يقف آخر الاسم كرِه أن يقف حرفاً لا يدخله الوقف في هذا الموضع، فأبدل مكانه حرفاً يوقف في الجرّ والرفع، وليس هذا لأنه حذف شيئاً فجعل(الياء) عوضاً منه، ولو كان ذلك لعوضت (حارثاً) الياء، حيث حذفت(الثاء) وجعلت البقية بمنزلة اسم ينصرف في الكلام على ثلاثة أحرف، وذلك حين قلت(يا حارُ)))[٦٤] ، وقد ذهب إلى ذلك ابن عصفور في جواز هذا البديل في هذين الموضعين، وهو يقول قولاً مشابهاً لقول سيبويه[٦٥]، ومهما يكن من أمر فإن هذه التغيرات في بنى الكلمات من خلال استبدال حروفها وما ينتج عنه من تغيّر في بنائها الصرفي، وما رافقه من غموض دلالي قد شكّل سبباً في مؤاخذة الشعراء على ما ذهبوا إليه خاصة أنَّ ثراء اللغة يُمكِّن الشاعر من استخدام ألفاظٍ لها الدلالة نفسها في التعبير عمّا يريده الشاعر بعيداً عن الخطأ أو الشذوذ، وبما يضمن لهم الالتزام بقواعد اللغة وقوانينها التي يكتسب بها الكلام سمة الفصاحة والحسن[٦٦].

- **تغيير الحركة الإعرابية في البنية اللغوية**:

إن الحركة الإعرابية لها أثرٌ في إيضاح المعاني المراد التعبير عنها[٦٧]، في سياق أيّ نصٍ لغوي، وقد عمد علماء اللغة إلى تقنين القواعد التي تبيّن مواضع هذه الحركات وما تلحق به، بحيث تؤدي دورها في إيضاح معاني الألفاظ المندرجة في سياق النصّ، لذلك فقد عُدّ أي خروج عن معيارية اللغة وقواعدها في التصرف في تغيير الحركات الإعرابية بما لا ينسجم والاستعمال الجاري للغة، من العيوب التي تعتري البناء اللغوي، وعلى هذا فإننا نجد ابن قتيبة يأخذ على أبي نواس قوله:

شَمُولٌ تخطَّتها المنون،فقد أتت سِنونٌ لها في دَنِّها وسِنُونُ

تراثُ أناسٍ عن أُناسٍ تُخُرِّمُوا توارثها بعد البنينِ بَنونُ

فقد رفع نون الجمع، والأصل فيها أن تأتي مفتوحة[٦٨].

ومما وقع فيه الخطأ قول الشاعر:

كانت عجوزاً عُمِّرَتْ زماناً وهي ترى سيئها إحسانا

تعرفُ منها الأنْفَ والعيْنانَا

ففتح النون من العينانا[٦٩]، وهذا خطأ، وفي ذلك قال أبو حاتم ((وأخطأ في قوله العينانا، إنما هو العينينِ، وهو مفسدٌ ولا يجوز فتح النون خاصةً، ولو قال العينانِ لكان على لغة بني الحارث بن كعب))[٧٠].

- **الزيادة المخلّة في بنية الكلمة**:

وقد تتعرض الكلمة إلى زيادة في تركيبها الصرفي، فتؤدي تلك الزيادة إلى حدوث خلل في بنائها من خلال تكوين بنية لغوية مخالفة للقواعد الثابتة للقياس والوضع العربي الصحيح- وكما ذكرنا – أن أي مخالفة في البناء الصرفي للكلمة قد يولد بنى ذات دلالات مخالفة لما وضع لها في أصل اللغة، وهذا يؤدي حتماً إلى

تغيير في توجيه المعنى وفهمه، فضلاً عمَّا قد تحدثه من فقدان لفصاحة الكلمة نتيجة لعدم الانسجام الصوتي لحروفها، فـ((عذوبة الشعر تذهب بزيادة حرفٍ أو نقصان حرف، فيصير إلى الكزازة، وتعود ملاحته بذلك ملوحة، وفصاحته عيّاً، وبراعته تكلّفاً))[٧١].

والعرب تبسِط الاسم والفعل،فتزيد عدد حروفه، ولعلّ ذلك لإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه[٧٢].

لقد عدّ البلاغيون والنقاد الزيادة في بنى الكلمات من العيوب التي تعتري بنية النصّ الشعري إذا ما اندرجت في سياقه، وقد سمّاه قدامة بن جعفر (بالتذنيب)، وهو أن يأتي الشاعر بألفاظ تقصر عن العروض فيضطر إلى الزيادة فيها كقول الكُميت:

لا كعبد المَلِيكِ أو كوليدٍ   أو سليمان بَعْدُ أو كهِشَامِ

((فالملك والمليك اسمان لله عزّوجل، وليس إذا سُمي اسمان بالتعبّد لأحدهما وجبَ أن يكون مسمى بالآخر))[٧٣] ، وهي عنده من عيوب إئتلاف اللفظ والوزن، ومثل ذلك ما تمثّل به ابن سنان من كلماتٍ خالفت قواعد على المستوى الصرفي، وعدّها من التصرّف الفاسد في الكلمة؛ بسبب الزيادة في حروفها، نتيجة لإشباع الحركة فيها فتصير حرفاً، ومن ذلك قول الشاعر:

وأنتَ من الغوائل حين تُرْمى   ومن ذَمِّ الرجالِ بمنتزاحِ[٧٤]

أي بِمنْتَزَحِ[٧٥]، فأشبع فتحة الزاي فتولدت الألف[٧٦].

وقول الفرزدق:

تنفي يداها الحَصى في كلِّ هاجرةٍ   نفي الدراهيم تنقادُ الصياريفِ

يريد: الدراهم والصيارفَ[٧٧].

على أن القاضي الجرجاني جوز زيادة الياء في الصياريف المتولدة من إشباع الكسرة للزومها في هذا الموضع[٧٨]، أما الدراهيم فلا حجّة فيه؛ لأنه يجوز أن يكون جمع درهام[٧٩]، وإلى هذا ذهب ابن رشيق بقوله((إن الدراهم لا يُضطرُ فيها إلى زيادة الياء، إذا كان الوزن يقوم دونها، وإن قيل في بعض اللغات درهام))[٨٠].

ويرى ابن جنّي أن الشاعر إذا احتاج إلى إقامة الوزن مطل الحركة وأنشأ عنها حرفاً من جنسها[٨١]، فتنشأ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو[٨٢]، وهذا ما جعله الكوفيون جائزاً في زيادة الياء في نحو الدراهيم والصياريف، والبصريون يرونه من ضرورة الشعر[٨٣] على أن السيوطي يرى أن من ((أقبح الضرائر الزيادة المؤدية لما ليس أصلاً في كلامهم))[٨٤]، ويبدو أن علّة عدم استحسان الزيادة في بناء الكلمة عند بعض البلاغيين والنقاد فضلاً عن مخالفة أعراف اللغة ومقاييسها في بنائها، هو ارتباطها بالوزن وبتحقيق الانسجام الصوتي الذي تألفه الأسماع وتعتاد عليه .

- الحذف المخلّ في بنية الكلمة :

إنَّ حذف أي مكون من مكونات الكلمة من غير ما مسوغ قواعدي، يعدّ من العيوب التي تعتري بنية الكلمة التي وقف عندها البلاغيون والنقاد، ذلك أنَّ أي تغيير في البناء الصرفي لكلمة يؤدي إلى حدوث انحرافٍ في دلالتها،ومن ثمَّ يؤدي إخلالاً في توجيه المعنى العام للنصّ الشعري، بالاتجاه الذي يريده الشاعر؛ لإفهام المتلقّي،خاصة إذا ما علمنا أن الحذف المخلّ في بنية الكلمة يؤدي إلى نشوء ألفاظٍ قد تكون غير مدركة في ذهن المتلقين .

فمن ((سنن العرب القبض محاذاةً للبسط، وهو النقصان من عدد الحروف))[٨٥] ، وقد عدّه قدامة بن جعفر من عيوب ائتلاف اللفظ والوزن، وسمّاه

بالتثليم وهو ((أن يأتي الشاعر بأسماء يقصر عنها العروض، فيضطر إلى ثلمها والنقص منها، كقول علقمة في وصف الإبريق :

كأنَّ إبْريقَهُمْ ظَبْيٌ على شَرَفٍ مُفْدَّمٌ بسَبَا الكتَّانِ ملْثومُ

أراد بسبائب الكتّان، فحذف للعروض))[٨٦] ، وليس مفدَّم من نعتٍ للظبي؛لأن الظبي لا يُفدّم وإنما هو في موضع خبر المبتدأ،كأنه قال: مفدَّم بسبا الكتّان[٨٧].

ومما لا شكّ فيه أن هذا النقص في بنية الكلمة من خلال حذف حرفين، أدّى إلى تكوين بنية لغوية مبهمة الدلالة، نتيجة لمخالفة هذا الحذف؛ لما تجيزه قواعد اللغة على المستوى الصرفي، وإن وجدنا أسامة بن منقذ يعدّ هذا الحذف الذي أسماه التثليم أيضاً، قد جاء في أشعار العرب الفصحاء وهو النقص في الألفاظ والكلمات وتغييرٍ في الأسماء والأفعال، فعدّ ذلك لغةً أو بما تجيزه الضرورة[٨٨].

على أننا نجد أن بعض اللغويين عدّوا مثل هذا الحذف يؤول إلى حدوث إخلالٍ يؤدي إلى الشبهة، وفي ذلك يقول ابن جنّي((نعم وقد يحذفون بعض الكلم استخفافاً، حذفاً يخلُّ بالبقية ويعرض له الشبه))[٨٩].

وهذا ما ذهب إليه جُلّ البلاغيين والنقاد وهم يعيبون على الشعراء تصرفهم في حذف بعض الأصوات اللغوية من بنية الكلمة وما يرافقها من إخلالٍ في بنائها الصرفي وإن دعت إليه الضرورة؛ ذلك لأن الضرورة لا تبيح الإجحاف في حقّ اللغة، وإفقادها لسمة الوضوح في دلالتها من خلال البناء السليم لمفرداتها، فهي عندهم من أقبح الضرائر[٩٠].

ومما مثّلوا به في تعاطيهم مع حذف بعض الأصوات اللغوية من بنى الكلمات قول العجاج :

قَوَاطناً مكّةَ من ورق الحِمَى

يريد الحمام[٩١]، فغيّرها إلى ما ترى، وقد تعرضت الكلمة إلى حذف حرف الميم، فأدى ذلك إلى حدوث تغييرٍ في دلالة الكلمة مما لا يخفى على أحد.

ومثل ذلك قول الشاعر:

فلسْتُ بآتيهِ ولا أستَطِيعُه ولاَكِ اسقني إن كانَ ماؤكَ ذا فضلِ

أراد ولكن اسقني[٩٢].

الخاتمة

١- أظهر البلاغيون والنقّاد عناية في استعمال علم الصرف كأحد الوسائل الفنيّة لبيان قيمة النصّ الشعري.

٢- أظهرت الدراسات إن الخطأ في التصريف عند الشعراء أندر وقوعاً من الخطأ في النحو، وقد اتضح ذلك جلياً في عدد المواضع التي وقف عندها البلاغيون والنقاد.

٣- إن ما وقف عنده البلاغيون والنقاد من عيوبٍ صرفية في بنية النصّ الشعري اعتمدوا فيها على ما وضع من قوانين وقواعد في البناء الصرفي الصحيح، وبما سُمِع من من كلام العرب كمعيارٍ لنقدهم لتلك النصوص.

٤- ذهب بعض البلاغيين والنقاد إلى تجويز الخروج عن البناء الصرفي الصحيح حملاً على الضرورة الشعرية، في حين نجد البعض الآخر وجد في ثراء اللغة العربية وصيغها الاشتقاقية ما يمنع الخروج عن البناء الصرفي الصحيح.

هوامش البحث

(١) شرح الشافية : ١/ ١.

(٢) ينظر: المهذب في علم التصريف : ٢٦ .

(٣) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٧ .

(٤) المنصف : ٣١ .

(٥) ينظر: أسس النقد الأدبي : ٤٣٢.

(٦) علم اللغة بين القديم والحديث : ١٩٩.

(٧) المثل السائر: ١/ ٦٨ ..

(٨) ينظر: الوساطة : ٤٦٢، وديوانه: ٣٢٧،وينظر: اتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري: ٣٢٦ .

(٩) ينظر: شذا العرف في فنّ الصرف : ٩٥،وشرح الكافية:٤١٣/٣،وشرح المفصّل:١٨٦/٣.

(*) ويشترط ابن الحاجب في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضعٍ واحد أو أكثر، ينظر: شرح الكافية:٤١٤/٣.

(١٠) في الديوان تبقَّلْتُ من أول التبقّلِ ، ديوانه: ٣٣٩، ٣٤٠،وشرح المفصّل:٢٠٩/٣.

(١١) الوساطة : ٤٦٢، وينظر:شرح المفصّل:٢٠٩/٣،والنقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري:١٧٧ .

(١٢) ينظر: النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع : ١٧٧ .

(١٣) ينظر: الموازنة : ٤٢/١، و سرّ الفصاحة: ١٠١، وفي ديوانه المفْحمين،٦٤،أحن (الإحنة):الحقد في الصدر.

(١٤) ينظر: القاموس المحيط : ١٩٢/٤ باب النون فصل الهمزة ، ولسان العرب : ٨٣/١ .

(١٥) الموازنة : ٤٢/١ ،وينظر :ديوانه: ٦٤/الهامش.

(١٦) الوساطة : ٤٥٦، وديوانه : ٣٥٩.

(١٧) ينظر :شرح الشافية:٩٤/٢،واتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري: ٣٢٦، والمهذب في علم التصريف :١٨٤، ١٨٥ .

(١٨) ينظر: الوساطة : ٤٥٦، ٤٥٧ .

(١٩) ينظر: اللسان : ٥٤٠/١ ، والمعجم الوسيط : ٧٧/١.

(٢٠) الوساطة :٤٥٦-٤٥٧.

(٢١) ينظر:المثل السائر: ٤٢٨/١ ، وجرس الألفاظ : ١٧٦ ، وديوانه ٥٤٩، خزر:ضيق العين ، قبل: إقبال إحدى العينين على الأخرى وذلك تفعله الخيل لترى نفسها .

(٢٢) الاشتقاق: تقليب تصاريف الكلمة وتغيرات تتم بين الأصل المشتق منه والفرع المشتق بزيادة حرف أو حركةٍ أو نقصانها، ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه:٢٥٣، وشرح الشافية : ٣٣٤/٢.

(٢٣) ينظر: الشعر والشعراء : ٥٨٣/٢،وديوانه:١٠٦،وصدره:في غِيلِ قصباء وخيسٍ مختَلِقْ.

(٢٤) ينظر: النقد اللغوي حتى نهاية القرن السابع الهجري : ١٥٨، ١٥٩ .

(٢٥) والموضع الآخر (إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً، وجب إبدال تائه طاءً في جميع التصاريف) شذا العرف في فن الصرف: ١٤٨، وينظر: شرح الشافية : ٢٢٦/٣ .

(٢٦) المثل السائر : ٦٧/١، وينظر: شرح الشافية : ٨٢/٣، و٢١٩، وديوانه:٨/٣.

(٢٧) ينظر: شرح الشافية :٢٢٦/٣،وشذا العرف في فن الصرف : ١٤٨ .

(٢٨) الصاحبي : ٢٦٧-٢٦٨ .

(٢٩) ينظر: سرّ الفصاحة : ١٠٣، وديوانه:٢٥.

(٣٠) ينظر: م .ن والصفحة .

(*) يجوز قصر الممدود في الشعر، ولا يجوز مدّ المقصور؛ لأن في قصر الممدود حذفَ زائدٍ ورداً إلى أصله، وليس في مدّ المقصور ردّ إلى أصل،ينظر: شرح المفصّل:٣٧/٤.

(٣١) ينظر: المهذب في علم التصريف : ١٦٨- ١٧٠ .

(٣٢) مقصور، ضد الفقر، فإذا فُتِح مدّ ، وهذا البيت يروى بالفتح والكسر، فمن رواه بالكسر أراد مصدر غَانَيْت، ومن رواه بالفتح أراد الغِنى نفسه،قال أبو إسحق: إنما وجهه ولا غَناء؛لأن الغَناء غيرُ خارجٍ عن معنى الغِنى، وفي قوله(صلى الله عليه وسلّم) ((كإذنه لنبيٍّ يتغنّى بالقرآن)) أنه على معنيين، على الاستغناء وعلى التطريب، قال الأزهري: فمن ذهب به إلى الاستغناء فهو من الغِنى مقصور، ومن ذهب به إلى لتطريب فهو من الغِناء الصوت، ممدود، وقال الأصمعي: الغِنى من المال مقصور، ومن السماع ممدود،ينظر: لسان العرب :١٣٤/١٠، ١٣٥ .

(*) من علامات الاسم الممدود أن المصدر يكون مضموم الأول، ويكون للصوت،نحو(العُواء)وهو مصدر(عَوَى) الكلب، والثُغاء،صوت الشاء،ينظر: شرح المفصّل:٤١/٤.

(٣٣) ينظر: العمدة: ٢٦٩/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٤١/٢.

(٣٤) ينظر: الصرف الكافي : ٢٠٣ .

(٣٥) ينظر: الموشح: ١٤٨، وشرح الشافية: ٣/٢٤١،وكتاب الصناعتين: ١٥٦، والوساطة: ٤٦٦، وسرّ الفصاحة: ١٠٢.

(٣٦) وهي أرجوزة لأبي النجم وجدناها في ديوانه، ينظر: ديوانه: ٣٣٧، ٣٣٨.

(٣٧) ينظر: الموشح: ١٤٨.

(٣٨) ينظر: علم المعاني، بسيوني: ١٩، ٢٠، وعلم أساليب البيان :٣٣، وعلوم البلاغة(المعاني والبيان والبديع)،د.أمين أبو ليل: ٣.

(٣٩) ينظر: سرّ الفصاحة :٩٧، والبلاغة والتطبيق : ٦٧ .

(٤٠) الكتاب: ٤/٤١٧، وينظر: الدرس الصوتي في التراث البلاغي عند العرب:١٦٢.

(٤١) م . ن : ١/١١ و٢/١٦١، وينظر :دراسات في الأدب واللغة: ٢٨٠، وقد استشهد بقول الشاعر قعنب بن أم صاحب .

(٤٢) الخصائص : ٣/ ٨٦، ٨٧ .

(٤٣) ينظر: المقتضب : ١٤١، ١٤٢ .

(٤٤) ينظر:العمدة:٢/٢٧٥، وشرح الشافية:٣/٢٤٤، وديوانه:٣٦٣، وتتمته الشطر: من طولِ إملالٍ وظَهْرٍ مُمْلِلِ، الوجى: الحفى، الأظلل: ما تحت المَنْسِم،وإنما هو الأظلّ لكنه أظهر التضعيف وهو شاذ على الضرورة.

(٤٥) ينظر: ديوانه :١١٤.

(٤٦) ينظر : المثل السائر : ١/٤٤٧،والدرس الصوتي في التراث البلاغي عند العرب: ١٦٥.

(٤٧) كتاب الصناعتين: ١٥٦ .

(٤٨) المقتضب : ١/٢٤٦ .

(٤٩) أدب الكاتب: ٣٧٩، وديوانه:١٧٥/٣،وفيه يقول:أيا ويلَ الشجيّ من الخليّ وبالي الربعِ من إحدى بليّ
(٥٠) ينظر: الوساطة:٤٦٢، ٤٦٣، وديوانه: ٣١،واتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري:٣٢٦.
(٥١) الوساطة : ٤٦٣.
(٥٢) م . ن : ٤٦٤.
(٥٣) ينظر: مقالات في تاريخ النقد الأدبي : ٣٤٣.
(٥٤) الاقتضاب في شرح آداب الكتاب : ١٨٥/٢.
(٥٥) دراسات في الأدب واللغة : ٢٧١.
(٥٦) ينظر: الموشح : ١٥٥، وسرّ الفصاحة: ١٠٢، والبيت منسوب لأبي كاهل اليشكري،ذكره صاحب اللسان مادة(شرر):٧٨/٧،والكتاب:٢٧٣/٢.
(٥٧) ينظر: العمدة : ٢٧٤/٢ .
(٥٨) ينظر: الكتاب:٢٧٣/٢، ودراسات في الأدب واللغة: ٢٨٤.
(٥٩) ينظر: شرح أبيات سيبويه : ٢٣٨ .
(٦٠) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٣٧٣/٢ .
(٦١) ينظر: الموشح :١٥٥، وسرّ الفصاحة: ١٠٢، وكتاب سيبويه:٢٧٤/٢،ويروى هذا البيت في لسان العرب:٧٠/٨ ولضادِي جمّه نقانقُ،
(٦٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٢٣٩ .
(٦٣) ينظر: لسان العرب :٢٦٩/١٤.
(٦٤) الكتاب : ٢٧٤/٢.
(٦٥) ينظر: الممتع في التصريف:٣٦٩/١ ، ودراسات في الأدب واللغة : ٢٨٥ .
(٦٦) ينظر: الدرس الصوتي في التراث البلاغي عند العرب : ١٦١.

(٦٧) ينظر: علم اللغة بين القديم والحديث: ٢٧١.

(٦٨) ينظر: الشعر والشعراء:٨٠٩/٢،وديوانه:٤٠٥/٢-٤٠٦،وفيه شمولاً وليس شمولٌ، وثقافة الشاعر: ١٣٩.

(٦٩) ينظر: الوساطة :٦،٧، وشرح ابن عقيل:٣٦/١،والبيت ينسب إلى رجل من بني ضبة،والحقيقة هو لرؤبة،ينظر:ديوانه:١٨٧،وعجز البيت الثاني: ومنخَرانِ أشبها ظبيانا ، وظبيان اسم رجل .

(٧٠) النوادر في اللغة: ٣٠٥.

(٧١) إعجاز القرآن :١٤٣.

(٧٢) ينظر: الصاحبي : ٢٢٩ .

(٧٣) نقد الشعر : ٢٢٠،وينظر:ديوانه:٤٩٧.

(٧٤) البيت لزيان بن سيار بن جابر،صهر النابغة كما جاء في لسان العرب:١٠٤/١٤.

(٧٥) ينظر: سرّ الفصاحة: ١٠٠، ومنتزح: أي ببعدٍ منه، ينظر: البلاغة والتطبيق:٥١، ومقالات في تاريخ النقد العربي: ٣٤٢.

(٧٦) ينظر: سرّ صناعة الإعراب : ٤١،ولسان العرب:١٠٤/١٤.

(٧٧) ينظر: سرّ الفصاحة : ١٠١،وديوانه:لم نجده في ديوانه،ينظر:لسان العرب:٣٤١/٤،و٣٢٩/٧، شبّه خروج الحصى من تحت مناسمها بارتفاع الدراهم عن الأصابع إذا نُقِدَت،وجمع الدِرهم دراهم،وجاء في تكسيره الدراهيم، وتروى في الموشح الصيارف كما جاءت مساجيد مكان مساجد ومكان دراهم دراهيم:١٥٠، ١٥١.

(٧٨) ينظر: الوساطة : ٤٦٨ .

(٧٩) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٤٠/١ .

(٨٠) العمدة : ٢/٢٧٦ .

(٨١) ينظر: الخصائص : ٢/٣٠٢.

(٨٢) ينظر: م . ن : ٣/١٢٠ .

(٨٣) ينظر : اللسان : ٧/٣٢٩ .

(٨٤) المزهر : ١/ ١٨٩ .

(٨٥) الصاحبي : ٢٣٠ .

(٨٦) نقد الشعر : ٢١٩ .

(٨٧) ينظر: لسان العرب: ٦/١٣٨و ١٣٩،و ١/٢٠٣.

(٨٨) ينظر: البديع في البديع: ٢٥٦، والعمدة: ٢/٢٧٠، وديوانه:٥٨، وفيه مرثوم بدلاً من ملثوم، شَرَف: المكان المرتفع، مفدّم: الذي يوضع على فمه لثام أو خرقة، والسبائب: شقة كتان رقيقة، مرثوم: من رثم الفرس كأن في طرف أنفه بياض، وينظر: نصوص النظرية النقدية في القرن الثالث والرابع الهجريين:٢٧٤.

(٨٩) الخصائص : ١/١٢٨ .

(٩٠) ينظر:الدرس الصوتي في التراث البلاغي عند العرب:١٥٠.

(٩١) ينظر: العمدة: ٢/٢٧٠/الهامش، وسرّ الفصاحة:٩٩، والبيت ينسبه إلى رؤبة بن العجاج ،ولكني لم أجده في ديواني العجاج ورؤبة .

(٩٢) ينظر: سرّ الفصاحة :١٠٠ ، وشرح المفصّل:٥/٣١٥،والبيت منسوب للنجاشي الحارثي، ينظر: ديوانه: ٥٦.

المصادر:

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د.خديجة عبد الرزاق الحديثي،مكتبة النهضة، بغداد،١٩٦٥.
- اتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري، د.أحمد مطلوب، الناشر :وكالة المطبوعات،الكويت،ط١، ١٩٧٣بيروت.
- أدب الكاتب، تصنيف أبي محمد بن عبد الله بم مسلم بن قتيبة الدينوري(٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،دار المعرفة، بيروت- لبنان،١٩٧٧.
- أسس النقد الأدبي عند العرب . د.أحمد أحمد بدوي، مكتبة نهضة مصر بالفجالة.
- إعجاز القرآن ، للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ت٤٠٣هـ، علّ عليه وخرّج أحاديثه أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد عويضة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،د.ت .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيّد البطليوسي(ت٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، ود.حامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد، ط١، ١٩٨٠، ط٢، ١٩٩٠.
- البديع في البديع في نقد الشعر،أسامة بن مرشد بن علي بن منقذ،حققه وقدّم له:عبد.علي مهنا،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان.
- البلاغة والتطبيق، د.أحمد مطلوب، د.كامل حسن البصير،مطابع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد،ط٢، ١٩٩٠.
- جرس الألفاظ ودلالتها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب، د.ماهر مهدي هلال،دار الحرية للطباعة،د.ط،١٩٨٠.
- الخصائص،صنعة أبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)،تحقيق: الشربيني شريدة،دار الحديث،القاهرة،٢٠٠٧.

- دراسات في الأدب واللغة، إعداد وتقديم:د.عبد الله أحمد المهنا،جامعة الكويت،١٩٧٦.
- ديوان أبو تمام، بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام،دار المعارف، ط٥، ١٩٨٧
- ديوان أبي النجم العجلي أبو الفضل بن قدامة(ت١٣٠هـ)، جمعه وشرحه وحققه: د.محمد أديب عبد الواحد جمران،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،٢٠٠٦.
- ديوان أبو نواس، ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا الحاوي،دار الكتاب اللبناني، ودار الكتاب العالمي، منشورات الشركة العالمية للكتاب،١٩٨٧.
- ديوان الطرماح، عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن،دار الشرق العربي، بيروت، لبنان،ط٢، ١٩٩٤.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق:د. محمد نبيل طريفي،دار صادر، بيروت،ط١، ٢٠٠٠.
- ديوان المتنبي،دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع،بيروت، ٢٠٠٥.
- سرّ صناعة الإعراب، أبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)،تحقيق:محمد حسن محمد أسماعيل،وأحمد رشدي شحاتة عامر،منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،ط١، ٢٠٠٠.
- سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي(ت٤٦٦هـ)،قدم له واعتنى به ووضع حواشيه:إبراهيم شمس الدين،طبع ناشرون،لبنان، ط١،د.ت.
- شذا العرف في فنّ الصرف، الشيخ أحمد الحملاوي،مطبعة البابي الحلبي،القاهرة، ١٩٦٤.
- شرح ابن عقيل،قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني(٧٦٩هـ)،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،د.ط، د.ت.

- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس(ت٣٣٨هـ)، تحقيق:د.أحمد خطاب،مطابع المكتبة العربية بحلب،ط١، ١٩٧٤.
- شرح شافية ابن الحاجب ، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت٦٨٦هـ)، حققها:محمد نور الحسن،محمد الزفزاف،محمد محيي الدين عبد الحميد،منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،د.ت.
- شرح كافية ابن الحاجب، شيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت٦٨٦هـ)، قدم له ووضع فهارسه وحواشيه الدكتور أميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،ط٢، ٢٠٠٧.
- شرح المفصّل للزمخشري، تأليف العلاّمة أبي البقاء يعيش بن علي الموصلي(ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع فهارسه وحواشيه الدكتور أميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،ط١، ٢٠٠١.
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة(ت٢٧٦هـ)، تحقيق وشرح:أحمد محمد شاكر،دار الحديث، القاهرة،٢٠٠٣م.
- الصرف الكافي، أيمن أمين عبد الغني، دار الكتب العلمية،بيروت،ط٢، ٢٠٠٨.
- علم أساليب البيان، د.غازي يموت، دار الأصالة للطباعة والنشر والتوزيع،ط١، ١٩٨٣.
- علوم البلاغة(المعاني والبيان والبديع)د.أمين أبو ليل،دار البركة للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ٢٠٠٦.
- علم اللغة بين القديم والحديث، د. عبد الغفار حامد هلال، الجريسي للطباعة،القاهرة، ط٤، ٢٠٠٢.

- علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، د. بسيوني عبد الفتاح بسيوني، طبعة مؤسسة المختار الثانية،القاهرة، ط٢، ٢٠٠٤.
- العمدة ، لابن رشيق القيرواني(ت٤٥٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الجيل ،بيروت،ط٤، ١٩٧٢.
-القاموس المحيط، العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي الشيرازي،ت ٨١٧هـ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٠.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح:عبد السلام محمد هارون،عالم الكتب،بيروت،ط٣، ١٩٨٣.
- كتاب الصبح المنير في شعر أبي بصير الأعشى والأعشين الآخرين، طبع مطبعة آدلف هلز هوسن،بيانة ١٩٢٧.
- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر،تصنيف أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري(ت٣٩٥هـ)،تحقيق: محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم،مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر،د.ت.
- لسان العرب ،ابن منظور(ت٧١١هـ)، اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب،ومحمد الصادق العبيدي،دار إحياء التراث العربي،ومؤسسة التاريخ العربي،بيروت ،لبنان،ط٣، ١٩٨٦.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر،ضياء الدين بن الأثير،قدم له وحققه وشرحه وعلق عليه:د.أحمد الحوفي ود.بدوي طبانة،منشورات دار الرفاعي بالرياض،ط٢، ١٩٨٣.
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي،دار ابن قتيبة للطبع والنشر والتوزيع، الكويت،د.ت.

- المزهر في علوم اللغة العربية، للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ)، للسيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٧م.
- المعجم الوسيط،، قام بإخراجه:د.إبراهيم أنيس وآخرون،أشرف على طبعه:حسن علي عطية ومحمد شوقي أمين،دار الأمواج،بيروت، لبنان،ط٢، ١٩٩٠.
- مقالات في تاريخ النقد العربي، د.داود سلوم،دار الرشيد للنشر،بغداد،١٩٨١.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن المبرّد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب،بيروت،د.ت.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي(ت٦٦٩هـ)،تحقيق:د.فخر الدين قباوة،منشورات دار الآفاق الجديدة،بيروت،ط١، ١٩٧٠، ط٢، ١٩٧٣،ط٣، ١٩٧٨،ط٤، ١٩٧٩.
- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق:إبراهيم مصطفى،وعبد الله أمين،طبع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر،ط١، ١٩٥٤.
- المهذب في علم التصريف، د.هاشم طه شلاش، ود.صلاح مهدي الفرطوسي،ود.عبد الجليل عبيد حسين، بيت الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، د.ت.
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي(ت٣٧٠هـ)، دراسة وتحقيق: د.عبد الله حمد محارب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة،مطبعة المدني/المؤسسة السعودية بمصر،ط١، ١٩٩٠.

- الموشح، مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، المرزباني،ت٣٨٤هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي،نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،د.ت.
- نصوص النظرية النقدية في القرنين الثالث والرابع للهجرة،أ.د.داود سلوم، د.عمر الملا حويش، مطبعة الأمة،بغداد،١٩٧٧.
- نقد الشعر بين ابن قتيبة وابن طباطبا العلوي، د.عبد السلام عبد الحفيظ عبد العال،دار الفكر العربي،د.ت.
- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، أ.د.نعمة رحيم العزاوي، منشورات وزارة الثقافة والفنون،دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨.
- النوادر في اللغة، أبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، الناشر دار الكتاب العربي،بيروت،لبنان، ط٢، ١٩٦٧.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،ط١ ،١٩٤٥.

- الرسائل الجامعية:

- الدرس الصوتي في التراث البلاغي العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، عالية محمد حسن ياسين،رسالة ماجستير، كلية الآداب،جامعة النجاح الوطنية،فلسطين،٢٠٠٣.